مركز الدراسات المتوسطية والدولية

Center for Mediterranean and International Studies

الإجراءات الاستثنائية وقد شارفت على النهاية: حصيلة هزيلة.

وحدة بحث الدراسات المتوسطية والدولية

ما هي الّا أسابيع قليلة تفصلنا على نهاية الإجراءات الاستثنائية والعودة بالبلاد الى السياق الدستوري والقانوني العادي حيث من المتوقع ان تعلن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على النتائج النهائية للانتخابات التشريعية يوم 4 مارس 2023 ومنها يوجه رئيس الجمهورية دعوة البرلمان الجديد الى عقد الجلسة العامة الافتتاحية. يشكّل المجلس النيابي الذي انتخب على دورتين لبنة أساسية في البناء الدستوري والمؤسساتي الجديد، فبعد إقرار دستور 25 جويلية عبر استفتاء شعبي، يعد انتخاب البرلمان على قاعدة قانون انتخابي يكرس التصعيد القاعدي، الخطوة الثانية الأبرز في المشروع السياسي لرئيس الجمهورية. في سياق متّصل ساهمت الإجراءات الاستثنائية في مزيد تعقيد الازمة التونسية المركبة، فبالإضافة الى مزيد تعفين الازمة السياسية التي أطلّت برأسها منذ أواخر عهدة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي فإن الوضع الاقتصادي والمالي للدولة ما فتئ يبتعد عن المعالجات والحلول مؤذنا "بمآلات كارثية " على حد تعبير سامي الطاهري القيادي النقابي البارز في المركزية النقابية التي لا تقبل ان تكون على هامش الاحداث.

لاشكّ أنّه وبعد مرور ما يقارب سنتين من إعلانها، لا تبعث حصيلة الإجراءات الاستثنائية على الارتياح بل تبعث على القلق البالغ فيما تعلق بمستقبل البلاد القريب، بما ينبئ بفشل محتوم للمشروع السياسي المعلن من خلالها ويتجلى ذلك على جميع الأصعدة وخاصة منها السياسي والاقتصادي المالي.

فعلى المستوى السياسي تميّزت مرحلة الإجراءات الاستثنائية بتفكيك البنية النصية والمؤسّساتية للانتقال الديمقراطي وتهميش دور جميع الوسائط حيث تمكّن رئيس الجمهورية من تمرير البناء المؤسساتي الجديد في اجواء تميّزت بضحالة الاقبال الشعبي على الاستفتاء والانتخابات بما فرض على الرئيس تحديا سياسيا في إثبات مشروعيته الشعبية بعد ان فرض شرعية دستورية لا تشكل إجماعا وطنيّا.

لم يسلم الرئيس من عزلة داخلية فرضها عليه معارضوه، حيث بات واضحا إلتقاء الفرقاء السياسيين حول مطلب الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، وتعزّز هذا التقارب الموضوعي بين الفاعلين السياسيين بمحاولة منظمات مؤثّرة في الشأن العام وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، إطلاق مبادرة قد تقود إلى حوار وطني يطمح الى إخراج البلاد من أزمتها المركّبة. قابل الرئيس جميع المبادرات الداخلية بالرفض التام، بل ومرّ بمجرّد إتمام الدور الثاني من الانتخابات التشريعية الى حملة اعتقالات عشوائية شملت شخصيات محسوبة على دوائر التأثير السياسي والإعلامي والمالي كاشفا خصائص المرحلة القادمة التي بات ثابتا ان عنوانها الرئيسي سيكون التراجع الفعلي على مكتسبات الثورة في حرية التعبير والنشاط والتظاهر.

في سياق متصل يتجه المشروع السياسي للرئيس الى مزيد تهميش الوسائط السياسية والاجتماعية، قد يفهم هذا التوجه فيما تعلق بالأحزاب السياسية حيث يقوم المشروع

السياسي للرئيس على الديمقراطية القاعدية التي لا تحتاج لوسائط حزبية للتعبير على "سيادة الشعب"، ولكن يبقى هذا التوجه غير مفهوم تجاه محاولة عزل الاتحاد العام التونسي للشغل والتقليل من أهميته ومحاولة إعادته لمربع العمل النقابي حتّى لا يتدخل في إدارة الشأن العام وصناعة القرار السياسي خاصة ما تعلق برؤية حكومة الرئيس لحزمة الإصلاحات المزمع إدخالها. ويزداد الوضع تعقيدا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل وباقي المنظمات الوطنية تنطلق من فضاء الإجراءات الاستثنائية المعلنة في 25 جويلية 2021. إن محاولة تقزيم الاتحاد العام التونسي للشغل وركنه في دائرة الاختصاص النقابي، فضلا عن كونها محاولة غير محسومة العواقب، فإنها تحيل الى مخاوف أعمق تتعلق بالدور المرتقب للبرلمان الجديد حيث بات واضحا من خلال تصريحات شخصيات سياسية، فازت في الانتخابات التشريعية، وتدّعي انها تشكّل الحزام السياسي لمشروع الرئيس، تخوّفها من ان يلعب البرلمان دورا هامشيا وصوريا مفرغا من كلّ أدوات الرقابة الفعلية التي تتمتع بها البرلمانات في الأنظمة الديمقراطية.

إنّ الصعوبات السياسية والقانونية للبناء الجديد لا تقف على هذا الحد بل تتعداه للاستحقاقات الانتخابية القريبة التي تنتظرها البلاد ولعل أهمها انتخاب مجلس الأقاليم و الجهات المتمّم للوظيفة التشريعية كما نصّ عليه دستور 2022 بما يؤشّر الى ان سنّ القوانين سيتواصل عن طريق المراسيم التي يضعها رئيس الجمهورية، وذلك على الأقل لمدة سنة أخرى الى حين استكمال البناء المؤسساتي، ناهيك عن تأخر الإعداد للانتخابات البلدية المنتظرة في 2023 و التي لا يفصلنا عليها سوى شهرين بما يؤشّر الى أنها لن تكون في موعدها المرتقب فضلا عن كون النظام القانوني و الانتخابي "للحكم المحلي" كما ارساه دستور 2014 سينال نصيبه من التفكيك في قادم الأيام.

أمّا على المستوى الاقتصادي والمالي فحصيلة الإجراءات الاستثنائية تبدو على درجة عالية من التدهور بما يجعل إمكانية تفادي احتمال الانهيار المالي للدولة أصبح صعب المنال. حيث يغيب عن جدول اعمال مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، وللشهر الثاني على التوالي، الملف التونسي مما يؤشّر على أنّ الاتفاق الأوّلي الحاصل بين الخبراء فقد صلاحيته وأنّه يستوجب في أحسن الحالات إعادة التفاوض حول الشروط الفنية من جديد، ناهيك عن العوائق السياسية الجدية التي بات من المرجّح انها السبب المباشر لعرقلة الاتفاق. بالعودة الى موقع وزارة المالية يتبين أنّ نسق الاقتراض الخارجي تعطّل منذ أواخر شهر جوان 2022 حيث وباستثناء قرض وحيد أبرم مع الدولة الجزائرية فإنّه على امتداد المدّة المذكورة لم تنجح الحكومة في إبرام اتفاقيات قرض خارجي. أمّا الاقتراض من البنوك الدّاخلية فقد اثبت محدوديته كسياسة ميزانية اعتمدتها الحكومة في المدة الأخيرة نظرا لتردي تصنيف البنوك التي انساقت في اقراض الدولة ونظرا لتراجع البنك المركزي على مباركة هذه السياسة بعد أن كان منحها الضوء الأخضر منذ إعلان الاجراءات الاستثنائية. لا شك أنّ السياسة الميزانية والنقدية المتبعة قد عجزت على مجاراة وضع المالية الصعب بطبيعته والذي لا تفصله على الانهيار الا أسابيع قليلة حسب تقارير الجهات المالية الدولية المختصة.

إنّ حصاد ما يقارب السنتين من الإجراءات الاستثنائية يبعث بإلحاح على التفكير بجدية في الاجابة على سؤال: ماذا لو تواصل هذا الوضع مدّة أطول؟